الرقم الدولي ISSN2075-7220

الرقم الدولي الالكتروني ISSN2313-0377

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية

تُعنى بنشر البحوث والدراسات العلمية المتخصصة في العلوم القانونية والسياسية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون لجامعة بابل

يضم البحوث التي وردت في هذا العدد:

• تأصيل فكرة العقد الإداري الدولي كأداة للعولمة (دراسة مقارنة).	• أ.د. اسماعيل صلاح البديري • هرغام حكمت نوري الشاه
• حالات وقف وتأخير الاجراءات التنفيذية (دراسة مقارنة).	• أ.د. منصور حاتم محسن • أ.م. ايمان طارق حكمي الشكري
• دور رأس المال البشري الأجنبي في تحقيق التنمية.	• أ.د. عبد الرسول عبد الرضا جابر • م. د نصيف جاسم محمد الكرعاوي
• الاعتراف بالشخصية القانونية للأحزاب السياسية وطرق انقضائها.	• أ.د. علاء عبد الحسن العنزي • م.د. ارکان عباس حمزة

السنة الرابعة عشر ٢٠٢٢ العدد الاول

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١٢٩١ لسنة ٢٠٠٩

ISSN 2075-7220
ISSN ONLINE 2313-0377

AL-Mouhaqiq Al-Hilly Journal For Legal and political science

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By
College of Law in Babylon University

Some of the research included in this issue:

• Rooting the idea of the international administrative contract as a tool for globalization (comparative study)	Prof. Dr. Ismail Sasaa Ghidan Dargam maaki Nuri
• Cases of stopping and delaying executive procedures (Acomparative study)	Prof.Dr.Mansoor Hatem Muhsin Pro.Dr. Iman Tariq Makki
• The role of foreign human capital in achieving development	Prof. Dr. Abdul-Rasoul AbdulRidha Dr. Nassif Jassim Mohammed
• Recognition of the legal personality of political parties and the means of ending it	Pro. Dr. Alaa Abdul Hassan Dr. Arkan Abbas Hamza

First Issue 2022 Fourteenth Year

No. Deposit in the Archives office-office 1291 for the national Baghdad in 2009

ت	اسم البحث	اسم الباحث	عدد الصفحات
١.	تأصيل فكرة العقد الإداري الدولي كأداة للعولمة (دراسة مقارنة)	ا.د.اسماعيل صعصاع البديري ضرغام مكي نوري الشلاه	٩-٣٨
٢.	ضمانات الاستقلال الذاتي للعقد الإداري الدولي (دراسة مقارنة)	ا.د.اسماعيل صعصاع البديري ضرغام مكي نوري الشلاه	٣٩-٦٤
٣.	حالات وقف وتأخير الاجراءات التنفيذية (دراسة مقارنة)	ا.د.منصور حاتم محسن ا.د.ايمان طارق مكي الشكري	٦٥-٩٠
٤.	التصرف الفعلي في المال المغصوب " دراسة مقارنة "	أ. د. منصور حاتم محسن م .عباس سهيل جيجان	٩١-١٥٧
٥.	دور رأس المال البشري الأجنبي في تحقيق التنمية	أ.د.عبد الرسول عبد الرضا جابر م. د نصيف جاسم محمد الكرعاوي	١٥٨-١٧٦
٦.	الاعتراف بالشخصية القانونية للأحزاب السياسية وطرق انتهاءها	أ.د. علاء عبد الحسن العنزي م.د. اركان عباس حمزة	١٧٧-٢٠٣
٧.	مسؤولية المعلن عن مخاطر الاعلانات التجارية الالكترونية	ا.د ميري كاظم عبيد الخيكاني م.د فاطمة عبد الرحيم علي	٢٠٤-٢٢٨
٨.	أركان جريمة الاعتداء على الأمانات والمبرزات الجرمية	أ. د محمد اسماعيل ابراهيم حسين علي جابر	٢٢٩-٢٧٢
٩.	مبدأ الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي	ا.د. سرمد عامر عباس منتظر فلاح مرعي حسين	٢٧٣-٣٢٥
١٠.	التفسير القضائي لنصوص الدستور	ا.م.د ليلى حنتوش ناجي	٣٢٦-٣٥٧
١١.	الاختصاصات المنفردة لرئيس مجلس الوزراء في النظام البرلماني (دراسة مقارنة)	ا.م.د.ليلى حنتوش ناجي حسام عزيز صويح	٣٥٨-٣٨١
١٢.	تصرفات المشتري في العقار المشفوع	أ.د. سعد ربيع عبد الجبار	٣٨٢-٣٩٩
١٣.	عقد نقل ملكية المركبات في ضوء التوجهات القانونية المعاصرة	ا.م.د ايناس مكي عبد	٤٠٠-٤١٩
١٤.	دور منظمة التجارة العالمية في تحقيق التنمية الاقتصادية في بعض الدول انامية (دراسة حالة المغرب)	ا.م.د. اسماء عامر عبدالله	٤٢٠-٤٣٥
١٥.	القوة القانونية الناعمة للأمم المتحدة	أ.م.د بشير سبهان أحمد	٤٣٦-٤٥٣
١٦.	ماهية عقد البحث والتطوير التكنولوجي "دراسة مقارنة"	ا.م.د لبنى عبد الحسين عيسى م.م فارس كامل حسن	٤٥٤-٤٩٧
١٧.	إشكالية الأهلية القانونية في مرحلة التفاوض	أ.م.د. حامد شاكر محمود الطائي	٤٩٨-٥٣٤
١٨.	الأحكام القانونية الخاصة بحماية العلامة التجارية المشهورة (دراسة مقارنة)	م.د.ميثاق طالب عبد حمادي أ.م. د. نهى خالد عيسى	٥٣٥-٥٨٠
١٩.	موضوع الدعوى الدستورية	م.د. سعد غازي طالب	٥٨١-٦٠١
٢٠.	توزيع الاختصاصات الاتحادية	م.د.مرتجى عبدالجبار مصطفى م.د.حيدر سامي رشيد	٦٠٢-٦٢٩
٢١.	الضرورة الجنائية بين المانع والتبرير	م . د محمد جبار اتويه	٦٣٠-٦٦٤
٢٢.	التنظيم القانوني لمسؤولية المستثمر عن الخطأ البيئي- دراسة مقارنة –	م.د بان سيف الدين محمود	٦٦٥-٦٧٩
٢٣.	مشروعية اجراء التقنيات الطبية المساعدة على الحمل والانجاب	م.د فاطمة عبد الرحيم علي	٦٨٠-٧١٠
٢٤.	وسائل تسوية منازعات العقود النفطية	م.د فاطمة عبد الرحيم علي	٧١١-٧٤١
٢٥.	المعارضة البرلمانية واهميتها في تحقيق توازن القوى في الدولة	م.د. اقبال عبدالله امين	٧٤٢-٧٦٨
٢٦.	التزامات البنك في الاعتماد المستندي	م.د. سعد عبد اللطيف حسين	٧٦٩-٧٩٠
٢٧.	الدور التراكمي للجنسية في القانون الدولي الخاص	م.عامر علي صاحب	٧٩١-٨٥٥
٢٨.	نقل الدعوى الجزائية في القانون العراقي	م.م. محمد حمزه عويد	٨٥٦-٨٨٣
٢٩.	الضمانات التشريعية لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة	م. م . شيماء صالح ناجي عبود	٨٨٤-٩١٣
٣٠.	دور القاضي في الدعوى الجنائية من الناحية الاجتماعية (دراسة حول قضاء الأحداث في العراق)	م.م. حسين خليل مطر	٩١٤-٩٤٧
٣١.	اثر تقسيم الدوائر الانتخابية وجمعها في التمثيل النيابي	عقيل سعيد كاظم	٩٤٨-٩٨٩

دور منظمة التجارة العالمية في تحقيق التنمية الاقتصادية في بعض الدول النامية - دراسة حالة المغرب

ا. م. د. اسماء عامر عبد اللّه
جامعة تكريت/كلية الحقوق

ملخص البحث

يهدف البحث الى دراسة اسباب نشوء منظمة التجارة العالمية وما هو الدور المرجو منها على صعيد تحقيق التنمية الاقتصادية وقد اظهرت الكثير من التجارب الدولية اهمية الانفتاح على التجارة الخارجية والتي شكلت الدافع لانضمام الكثير من البلدان النامية الى منظمة التجارة العالمية، وكان المغرب من الاعضاء المؤسسين والذي اتخذ الكثير من الاجراءات التي ساهمت في اندماج الاقتصاد المغربي في الاقتصاد العالمي وتحقيق الكثير من الفوائد في مجال التنمية الاقتصادية والكفاءة في تخصيص الموارد وجذب الاستثمارات الاجنبية والخبرات وفتح الاسواق الاجنبية امام البضائع المغربية مما اسهم في تنشيط قطاع التصدير وتحقيق المزيد من النمو والتوظف وكانت ابرز التوصيات هي في العمل على تعزيز دور منظمة التجارة العالمية وتطويره بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ويحقق نظام تجارة دولية عادل.

المقدمة

تلعب التجارة الدولية دورا هاما في الاقتصاد العالمي حيث تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي كما الكثير من الأبحاث أثبتت دور التجارة في تقليص معدلات البطالة من خلال التوسع في الانتاج وخلق شعب وقطاعات انتاج جديدة او التوسع في الموجودة وذلك بفضل تعاظم دور عمليات التصدير كما أثبتت التجارة دورها في تقليص فجوة المستوى المعاشي المتدني بحيث تصل الثروات بشكل متساوي بين طبقات المجتمع المختلفة من عوائد التبادلات التجارية وعمليات الانتاج الموجه الى التصدير فالتجارة الدولية اذن تلعب دورا تنموي هام في الاقتصاد العالمي.

اهمية البحث:

في ظل تنامي ظاهرة العولمة وتكامل الأسواق بحيث أصبحت التجارة الدولية متحررة من القيود الكمركية والغير الكمركية ضرورة ملحة كما ان تحرير التجارة ساعد في ظهور اقطاب تجارية جديدة خاصة مع تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات واعادة توطين الاستثمارات لصالح المجتمعات التي تتمتع بمزايا قريبة مع دول اخرى كالقوة العاملة الضعيفة الاجور، تمكين من الوصول للموارد الطبيعية، وتخفيف الحواجز التجارية والغير التجارية على نفاذ وتنقل عائدات

الاموال، لهذا السبب أسست منظمة التجارة الدولية التي اهتمت بالتجارة الدولية ووجودها اصبح الزامي بسبب التنافس التجاري وغياب الرقابة لبعض التعاملات التجارية الغير منصفة . اصبح وجودها ضروري في ظل تنامي الحروب التجارية وغياب الرقابة لبعض الممارسات الغير عادلة ان مبادئ التجارة العادلة من شانه ان يعزز التجارة العالمية ففي الوقت الحالي تلعب المنظمة العالمية للتجارة هذا الدور بامتياز حيث اسست الكثير من المبادئ والقوانين الخاصة بالتجارة على هيئة اتفاقات دولية متعدده الاطراف ملزمة كما وضعت جهاز لتسوية المنازعات التجارية الدولية قائم على مبدا التفاوض بالإضافة الى الية مراجعة السياسة التجارية التي تهدف الى تعزيز الشفافية والحوكمة في التجارة الدولية ويعد المغرب احد الدول العربية الرائدة في مجال سياسات الانفتاح التجاري كما انه عضو مؤسس لهذه المنظمة فقد اتخذ المغرب العديد من السياسات لتسهيل الانضمام الى الاندماج في الاقتصاد العالمي وتعزيز قدرة التنافسية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث: يحاول هذا البحث الإجابة على التساؤل حول كيف يمكن ان يؤثر الانضمام الى منظمة التجارة العالمية على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية في ظل العولمة؟

فرضية البحث: فرضية البحث تقوم على الاتي، ان منظمة التجارة العالمية هي أحد اهم عناصر حرية التجارة الدولية التي تحقق الكثير من المنافع التنموية للدول المنضمة اليها.

هدف البحث: يهدف البحث الى تقديم نظرة حول كيف يمكن ان يؤثر الانضمام الى منظمة التجارة العالمية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

منهج البحث:
استندنا في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف المواد القانونية المأخوذة من المراجع المتنوعة وكذلك التقارير الصادرة عن منظمة التجارة الدولية والمنظمات الدولية ذات العلاقة بدراستنا وتجارب الدول في المسائل المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليل النصوص القانونية.

خطة البحث

سنقسم هذا البحث وفقا للهيكلية التالية:

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمنظمة التجارة العالمية والتنمية الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف منظمة التجارة العالمية

الفرع الثاني: اهداف منظمة التجارة العالمية

المطلب الثاني: الممارسة الدولية لدور منظمة التجارة العالمية في تحقيق التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: الدور المفترض لمنظمة التجارة العالمية في تحقيق التنمية الاقتصادية

الفرع الثاني: تجربة المغرب في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

المطلب الأول

الإطار المفاهيمي لمنظومة التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية

إذا كانت اتجاهات العولمة التي شملت اتجاهات كثيرة والتي كانت موقع اختلاف بين مؤيد ومعارض فإن الاتجاهات الخاصة بالناحية الاقتصادية للعولمة هي أكثر الاتجاهات محل جدل . أن الكيان المؤسسى الذي تجسد بـ "منظمة التجارة العالمية" ، وبإنشاء منظمة التجارة العالمية اكتل به التاسيس التجاري الدولي . وسوف نحاول من خلال هذا المطلب ان نستوضح التعريف بمنظمة التجارة الدولية في الفرع الأول، اما الفرع الثاني فقد افردناه لدراسة اهداف منظمة التجارة العالمية(١) .

الفرع الأول

تعريف منظمة التجارة العالمية

لمنظمة التجارة العالمية عدة تعاريف من اهمها، ان المنظمة العالمية للتجارة هي " منظمة ذات صفة قانونية مستقلة وهي تمثل الاطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقات التي

اسفرت عنها مفاوضات جولة الارغواي "(٢) . وعرفت ايضا بانها " منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على ادارة واقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصاد العالمي وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الاطراف المختلفة في العالم للوصول الى ادارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي "(٣) . وهناك من عرفها بانها " هي مؤسسة دولية مستقلة من المالية والادارية الناحيتين وغير خاضعة لمظلة الامم المتحدة " ، او هي " منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والاشخاص بين الدول وما يترتب على ذلك من اثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية المعنوية "(٤) ، بينما ذهب راي للقول بانها " منظمة اقتصادية دولية تمتلك صلاحيات قانونية مستمدة من الاتفاقية المنشئة لها وتخولها وضع الضوابط والمبادئ الحاكمة لسياسات اعضائها التجارية واتخاذ التدابير واصدار التوصيات او القرارات ذات القوة الالزامية بشان تعاملاتها التجارية في السلع والخدمات " . وهي عبارة عن منظمة دولية مقرها جنيف بسويسرا انشئت في عام ١٩٩٥ وهي أصغر المنظمات العالمية عمرا ومهمتها الاساسية ضمان انسياب التجارة العالمية بأكبر قدر من السلاسة والحرية وانشئت على خلفية الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) بعد انتهاء جولة الارجواي. (٥)

الفرع الثاني

اهداف منظمة التجارة العالمية

تهدف منظمة التجارة العالمية بدورها الى حرية التجارة وانسيابها بين الدول دون قيود سواء جمركية او غير جمركية وذلك في اطار من الشفافية والمساواة بين كافة المنتجات المحلية منها والمستوردة فقد ورد في مقدمة المواد لاتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية التي كانت بيانا لرسم منهج، ان هدفها هو رفع مستويات المعيشة وضمان التوظيف الكامل واستمرار النمو الكبير والمضطرد في حجم الايراد الحقيقي وكثرة الاتجار بالبضائع بما يسمح استخدام موارد الطبيعية على امثل وجه وفقا لهدف التطوير المستمر، وذلك مع الاهتمام بمسألة الحفاظ على البيئة والحفاظ

على الوسائل التي تضمن تحقيق الانسجام الاحتياجات والمسائل الاقتصادية الأخرى وبذل جهود ايجابية لتامين حصول البلدان العالم الثالث التي تعاني من التدني الاستفادة من مستوى التقدم الاقتصادي القائمة على اساس المعاملة بالمثل والمنافع المتبادلة بغية خفض التعريفات وغيرها من العراقيل التجارية الموجودة و الملموسة وعدم تفضيل دولة على دولة في مجال التعامل التجاري الدولي تم لآجل ذلك انشاء هذه المنظومة التجارية والتي تتميز بالبقاء والاستمرار(٦) . ويمكن اجمال اهداف منظمة التجارة العالمية بالاتي: -

١- ايجاد تجمع للتعاملات التجارية: يهدف هذا التجمع التجاري الدولي في تجمع يتناول فيه كل الامور والمسائل التجارية ويتم التفاهم في هذا الامور ضمن جلسات متعددة للوصول الى نتائج خاصة بعلاقتهم التجارية المستقبلية .
٢- الوصول الى التقدم الاقتصادية: يسعى هذا التنظيم التجاري الى الرقي بمستوى الاجتماعي للدول المشاركة بهذا التجمع التجاري وهو خاص بالدول النامية والمتاخرة.
٣- العمل بمعاهدة الارغواي: انيط بمنظمة التجارة الدولية العمل بالاتفاقية (أورغواي) والتي تحتاج الى سير العمل إطار مؤسسي صحيح من الناحية القانونية.
٤- فض الخلافات بين الدول الاعضاء: لم تكن اتفاقية الكات كافية قادرة على فض الخلافات بين الدول الاعضاء السبب الرئيسي هو الاختلاف حول تفسير احكام اتفاقية الارغواي بسبب تشعبها ، وللمشاكل التي واجهتها خلال الفترة الماضية ، اما منظمة التجارة العالمية فتمثل الية فعالة ذات قوة رادعة في حل الخلافات بين الدول المشتركة بمنظمة التجارة الدولية.
٥- ايجاد الية اتصال بين الاعضاء: تفترض معظم اتفاقات منظمة التجارة الدولية على الدول الاعضاء اخطار الاخرين بالاحكام والانظمة التجارية وتتيح المجال للدول المشتركة للاطلاع على هذه الاحكام والتشريعات الخاصة بهذا النظام التجاري ومناقشة جميع الامور الخاصة به.(٧)

ويرى اخرون ان هناك اهداف اخرى لمنظمة التجارة العالمية تتمثل في الاتي: -

أ- رفع مستوى المعيشة والدخل لمواطني الدول الاعضاء
ب- ضمان الاستخدام الكامل للعمالة

ت- زيادة الانتاج وتوسيع التجارة العالمية

ث- التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية العالمية

ج- توسيع نطاق اهداف المنظمة لتشمل كذلك تجارة الخدمات والملكية الفكرية

ح- تعزيز التنمية المستدامة مع حماية البيئة والمحافظة عليها

خ- تحقيق مصالح اعضاء المنظمة الخاصة الدول النامية التي تمثل غالبية الاعضاء.(٨)

الفرع الثالث

مفهوم التنمية الاقتصادية

بصيغة المصلح الاقتصادي فان التنمية الاقتصادية كانت تعني تقليديا قدرة الاقتصاد الوطني الذي تكون حالته الاقتصادية الاولية ساكنة قليلا او كثيرا لمدة زمنية طويلة توليد واستدامة زيادة دورية او سنوية في الدخل القومي الاجمالي بمعدلات (٥%) الى (٧%) او اكثر ان المقياس الاقتصادي البديل والشائع للتنمية كان استعمال معدلات نمو الدخل الفردي للأخذ بنظر الاعتبار قابلية الدولة توسيع انتاجها بأسرع من معدلات النمو السكاني ولكن بعد تجربة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي عندما استطاعت الدول النامية ان تصل الى معدلات النمو المستهدفة ولكن مستويات المعيشة عامة الناس بقيت دون تغيير لعدد كبير من الدول ان عددا متزايدا من الاقتصاديين وصانعي السياسة الاقتصادية بدأوا ينادون بالهجوم المباشر على الفقر المطلق الواسع الانتشار وتزايد عدم العدالة وهكذا فان التنمية ليست ظاهرة اقتصادية صافية اذا انها تتضمن اكثر من الجانب المادي والمالي لحياة الناس لذلك ينبغي النظر الى التنمية بوصفها عملية متعددة الابعاد.(٩)

انها عملية تغيير في هيكل الانتاج وهيكل الاستخدام وتتضمن تسارعا في النمو الاقتصادي وتقليلا في التفاوت في توزيع الدخل والقضاء على الفقر بمعنى اوسع فان التنمية تهدف الى تحسن في نوعية الحياة وهذا يتضمن او يشتمل على التقدم في المجال الاقتصادي وكذلك في الحقول غير الاقتصادية مثل حرية الفرد والثقافة وهنا لابد من التأكيد ان التنمية الاقتصادية تتضمن او تحتوي النمو الاقتصادي وهذا يعني ارتفاعا في الدخل الفردي للناس وكل ذلك يذهب الى تحسين المكونات او العناصر الاساسية التي تصنع نوعية الحياة الافضل مثلا التقدم في التعليم والصحة والتغذية وفي البيئة الطبيعية النظيفة يمكن القول ان هناك ثلاث قيم جوهرية للتنمية الاقتصادية وهي :-

١-القدرة على العيش.

٢- تقدير الذات واحترامها.

٣- الحرية من الاستعباد: ان يكن لك الحق في الاختيار.(١٠)

ان هذه القيم تمثل عناصر اساسية للتنمية لا تتغير بتغير الزمن، ووفقا لـ (Paul street) تهدف التنمية الى تزويد جميع البشر بفرصة الحياة الكاملة، ووفقا لـ (Dndley Seers) يجب ان تخلق التنمية الظروف اللازمة لتحقيق الشخصية البشرية، وقد تم التعبير عن هذه المخاوف من خلال نهج القدرات (لامارتيا سن) والذي ينظر الى التنمية من حيث القدرات او الحريات الجوهرية التي يكون للناس قيمة لها.(١١)

المطلب الثاني

الممارسة الدولية لدور منظمة التجارة العالمية في تحقيق التنمية الاقتصادية

يساهم النظام التجاري المتعدد الأطراف متمثلاً في منظمة التجارة العالمية في النمو الاقتصادي، لكنه واجه تحديات خطيرة في الآونة الأخيرة، وفي عام ٢٠١٨، تأثرت منظمة التجارة العالمية بتعطل آلية تسوية المنازعات فيها، واشتداد النزعة الحمائية التجارية، وفرض إجراءات مضادة للتدابير الانتقامية تتعارض مع قواعد التجارة المتعددة الأطراف، وتنجم عن حالة عدم اليقين والتوترات التجارية المتزايدة آثار غير مباشرة وأخرى مضاعفة وفرص تختلف بين اقتصاد عربي وآخر، وتتيح الأزمة التي تواجه النظام التجاري المتعدد الأطراف، إلى جانب خطة الدوحة للتنمية، فرصة لإجراء إصلاحات في منظمة التجارة العالمية وتمكينها من القيام بدورها في تحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا السياق، أوصت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية بأن تستفيد الحكومات من الاجتماعات الحكومية لتسريع التقدم في إصلاحات منظمة التجارة العالمية. سوف نعالج في هذا المطلب الدور المفترض لمنظمة التجارة العالمية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الفرع الأول وسنتناول في الفرع الثاني التجربة المغربية في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية(١٢).

الفرع الأول

الدور المفترض لمنظمة التجارة العالمية في تحقيق التنمية الاقتصادية

ان الهدف الاساسي لأنشاء منظمة التجارة العالمية كما راينا هو ازالة القيود امام حرية التجارة مع حماية نسبية وتفضيلية للبلدان النامية ان معظم اعضاء من منظمة التجارة العالمية هي من البلدان النامية ويعود هذا الى إن التجارة وسيلة ناجحة في القضاء على المستوى المعاشي المتدني في العالم، وتحقق البلدان التي تفتح أبوابها أمام التجارة العالمية فهي قادرة على التطور بشكل اسرع وتكون قادرة على الابتكار، وتحسين الإنتاجية، وتوفير دخول أكبر ومزيد من الفرص لشعوبها، يساعد التعامل التجاري على تحقيق التقدم من الناحية الاقتصادية أيضا على البلدان منخفضة الدخل بتوفير سلع وخدمات بأسعار معقولة للمستهلكين فيها. ومن خلال التجارة وسلاسل القيمة العالمية، يساعد الاندماج في الاقتصاد العالمي على تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر على المستويين المحلي والعالمي(١٣). ويسهل من تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر والخبرات الاجنبية . وقد ابرز ادم سمث ١٧٧٦ دورها كمحرك للتنمية الاقتصادية غير ان التجارة الدولية شهدت موجات من النزعة الحمائية خلال القرن العشرين وقد اتبعت الدول النامية منذ الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي الانتاج الصناعي لتغذية السوق المحلية بالمصنوعات بدلا من استيرادها وفي واقع الامر ترجع هذه السياسات التي عرفت باستراتيجية احلال الواردات الى افكار عدة اقتصاديين ومنهم رؤول بربيش ١٩٥٠ وsinger ١٩٥٠ وغيرهم من توقعوا حدوث تدهور مزمن في الاسعار للسلع الاولية والواردات السبب هو اكتشاف سلع مصنعة تضاهي السلع الاولية الطبيعية وكذلك بسبب الاقتصاد في استخدام السلع الاولية واعادة تدويرها ولذلك كانت الدعوة الى دفع عجلة التصنيع في الدول المتأخرة في ظل حماية كمركية عالية واقامة صناعات تكون محمية من المنافسة لتحل محل الواردات غير ان التدهور الذي شهدته اقتصاديات الدول المتأخرة خلال فترة الثمانينات شهدت انخفاض قوي في مستوى نموها السبب في ذلك زيادة الديون الخارجية وانخفاض قوي في معدلات شروط التبادل التجاري كل ذلك ادى الى الرجوع الى الاتجاهات التي سادت نظرية التنمية التي اعتمدت الى استراتيجية التوجه . وان تجربة دول شرق اسيا خلال الثمانينات افادت ان هذه الدول طبقت استراتيجية التوجه الى التصدير واستطاعت بذلك ان تصل الى درجة عالية من التنافسية في الاسواق العالمية وان تحقق معدلات نمو مرتفعة ومنذ الثمانينيات اصبح مبدا تحرير

التجارة يلقى مزيدا من القبول بحسبانه احدى الوسائل التي تسهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد الانتاجية فضلا عن الانفتاح على المنافسة الاجنبية وهذا ما اوصت به الدراسات العديدة حتى اصبح تحرير التجارة شرطا ضروريا من شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لبرامج التكييف الهيكلي وقد مثل كل تلك المبررات المرجعية الفكرية لعمل منظمة التجارة العالمية وسياستها التحريرية بين دول العالم بهدف المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية.(١٤)

الفرع الثاني

تجربة المغرب في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

المغرب هي من الدول الاساسية التي ساهمت بانشاء هذا الصرح التجاري الدولي انظم في ١ يناير ١٩٩٥ وهذا هو ذات تاريخ تأسيس منظمة التجارة الدولية اما الموقف الحالي في المفاوضات فيعتمد على نهج تحرص من خلاله المملكة على تعزيز انفتاح الاقتصادي المغربي على التجارة الخارجية مع الاخذ بالاعتبار تحقيق التنمية الاقتصادية الدائمية والشاملة خاصة قي مجال القطاع الزراعي والصيد البحري وتطوير المناطق النائية كما تحرص دولة المغرب على الاهتمام بخصوصيات واولويات بالدول المتاخرة وتعزيز سمن الناحية الاقتصادية وتعزيز سلاسل القيمة بهدف الانخراط الفعال في التنظيم التجاري الدولي ،المغرب يشجع المجموعتين الافريقية والعربية في هذا الاطار يحرص على حماية المصالح الاقتصادية سواء على الصعيد الوطني او الإقليمي، اما بالنسبة المسائل المتعلقة بالقضايا التجارة الدولية فانه يمكن تخليصها في توضيح الاراء بين الدول التي تتمسك بإتمام المفاوضات حول المواضيع التقليدية ذات البعد التنموي المندرجة في اطار جولة الدوحة لاسيما المفاوضات حول الولوج الى الاسواق بالنسبة للسلع الزراعية او الصناعية والدعم في مجال الفلاحة والصيد البحري اضافة الى التباين في وجهات النظر بين الدول التي تدعو الى تجاوز جولة الدوحة والشروع في مفاوضات حول المواضيع جديدة كالتجارة الالكترونية او المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة.(١٥)

فقد تبنى المغرب عدة تدابير لتعزيز الصادرات وتحرير الواردات كان بدايتها القضاء على قوائم حظر القيود الكمية وخفض التعريفات الجمركية ولقد تم احراز تقدم كبير من قبل المغرب في مجال

اصلاح السياسات التجارية الاخذة في حرية الاستيراد وتصدير السلع والخدمات مع الامتثال للوائح المعمول بها بحيث تم الغاء ترخيص الاستيراد باستثناء بعض المنتجات لاعتبارات امنية او بسبب تجنب الاخلال بالنظام العام او الكميات الاستيرادية وقد تم ابلاغ منظمة التجارة العالمية بذلك وكما نتج عن تطبيق اصلاحات التجارة الخارجية منذ ١٩٩٣ في القضاء على القيود الكمية واستخدام التعريفات باعتبارها الوسيلة الرئيسية لحماية الانتاج المحلي، كذلك كان الانفتاح التجاري بالنسبة للمغرب دائما خيارا استراتيجيا ضروريا لتعزيز النمو والاستفادبة من التدفقات الاستثمارية الخارجية من حيث نقل التكنولوجيا والمهارات والادارة التنظيمية وخلق فرص العمل بحيث توج هذا الخيار في التوقيع على مجموعة من الاتفاقات الثنائية ومتعددة الاطراف التي تؤهله لخفض التعرفة الجمركية او لترتيبات تجارية تفضيلية حيث تشكل هذه الاتفاقات جزء من الجهود التي بذلها المغرب لتعزيز موطئ قدمه في بيئة اقليمية دولية ذات تغيرات عميقة.(١٦)

الخاتمة

وفي ختام بحثنا هذا توصلنا الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات وهي الاتية.

اولاً/ الاستنتاجات: -

١- كما شكلت العوامل انفة الذكر المبررات في قيام منظمة التجارة العالمية وقد انضمت اليها الكثير من الدول النامية بضمنها المغرب الذي كان عضو مؤسساً.

٢- اتخذ المغرب الكثير من الاجراءات على صعيد تحرير تجارته الخارجية وتحقيق اندماج ناجح يدعم ويعزز التنمية الاقتصادية في هذا البلدان.

ثانيا/ التوصيات: -

١- يمثل الاندماج الموجه في الاقتصاد العالمي أحد وسائل ان تحقيق التنمية الاقتصادية الضرورية بالنسبة للدول النامية لتحقيق الكثير من المكاسب الممكنة من حيث فتح اسواق للصادرات وجذب الاستثمارات الاجنبية والابتكارات والخبرات.

٢- ضرورة اجراء المزيد من المفاوضات بين الدول المتقدمة والنامية تحت مضلة منظمة التجارة العالمية من اجل حل الكثير من القضايا العالقة من حيث تسهيل تدفق المنتجات الزراعية للبلدان النامية لأسواق البلدان المتقدمة وقضية الدعم.

٣- العمل على اصلاح وتطوير منظمة التجارة العالمية بما يضمن تحقيق تجارة عادلة بين الدول النامية والدول المتقدمة.

المصادر

اولاً:الكتب القانونية

١- عبد المطلب عبد الحميد، الجات واليات منظمة التجارة العالمية: من ارجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٠ .

٢- ناصر دادي عدوان ومنتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة اسباب الانضمام النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، ٢٠٠٣.

٣- محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، مطبعة الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٩.

٤- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، ط١، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.

٥- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، ط١، دار المريخ، ٢٠٠٦.

٦- محمد اسماعيل وجمال قاسم، سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، دراسات اقتصادية- صندوق النقد العربي، ابو ظبي -الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

١- ضيف الله دهيم عوض الرشيدي، اليات تطبيق قرارات منظمة التجارة العالمية على الدول الاعضاء فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠١١.

ثالثاً: المجلات

١- ملال شرف الدين، الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال افريقيا دراسة حالة موازين مدفوعات: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣، مجلة تاريخ العلوم، العدد السابع، الجزائر، ٢٠١٧.

رابعاً: الندوات والمنظمات

١- السيد حسن البدراوي، تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، ندوة الويبو الوطنية المتخصصة للقضاة والمدَّعين العامِّين والمحامين، نظمتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة، صنعاء، ١٢ و١٣ يوليه/تموز ٢٠٠٤، (WIPO/IP/JU/SAA/04/5)، ٢٠٠٤.

٢- مصلح الطراونة وليلى مامين العبيدي، منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك): دراسة قانونية في امكانية رفع التعارض بين التزامات الدول الاعضاء في المنظمتين، دار وائل، عمان، ٢٠١٣

٣- منظمة الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا)، بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية "التجارة الدولية كمحرك للتنمية"، الوثيقة رقم (E/ESCWA/C.9/2019/6)، ٢٠١٩.

خامساً:المواقع الالكترونية

١- البنك الدولي ملخص نتائج تدعيم سياسات الانفتاح التجاري يُسهِّل النمو الاقتصادي من أجل الجميع، مسحوب من موقع البنك الدولي :

٢- https://www.albankaldawli.org/ar/results/2018/04/03/stronger-open-trade-policies-enables-economic-growth-for-all

سادساً: المصادر الاجنبية

١- Sebastian Edwards, Openness, Trade Liberalization, and Growth in Developing Countries, Journal of Economic Literature, Vol. 31, No. 3, Sep.1993, p1358-1361

٢- IAN GOLDIN, The Pursuit of Development, First Edition, published in Oxford university press –UK, 2016, p4.

الهوامش

١- السيد حسن البدراوي، تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، ندوة الويبو الوطنية المتخصصة للقضاة والمدَّعين العامِّين والمحامين، نظمتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة، صنعاء، ١٢و١٣ يوليه/تموز ٢٠٠٤، (WIPO/IP/JU/SAA/04/5)، ٢٠٠٤، ص٢.

٢- تعتبر جولة الارجواي من اهم جولات الغات على الاطلاق ذلك لان النتائج التي تم التوصل اليها من خلال هذه الجولة سوف تؤثر تأثيرا كبيرا على مستقبل التجارة الدولية. كما تعتبر هذه الجولة تاريخية لأنها هي الجولة التي تمخض عنها ولادة الغات الجديدة ١٩٩٤ وذلك تمييزا لها عن الغات الاصلية لسنة ١٩٤٧

٣- عبد المطلب عبد الحميد، الجات واليات منظمة التجارة العالمية: من ارجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٠ ص١٧٦.

٤- ناصر دادي عدوان ومنتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة اسباب الانضمام النتائج المرتقبة ومعالجتها، دار المحمدية العامة، الجزائر، ٢٠٠٣، ص٥٧-٥٨.

٥- مصلح الطراونة وليلى مامين العبيدي، منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك): دراسة قانونية في امكانية رفع التعارض بين التزامات الدول الاعضاء في المنظمتين، دار وائل، عمان، ٢٠١٣، ص١٢٣

٦- ضيف الله دهيم عوض الرشيدي، اليات تطبيق قرارات منظمة التجارة العالمية على الدول الاعضاء فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، ٢٠١١، ص ٢٥-٢٦.

٧- محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، مطبعة الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٩، ص٧٠-٧٢.

٨- مصلح الطراونة وليلى مامين العبيدي، المصدر السابق، ص١٢٣.

٩- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، ط١، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص٣٣.

١٠- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، ط١، دار المريخ، ٢٠٠٦، ص٥٤-٥٧.

١١- IAN GOLDIN, The Pursuit of Development, First Edition, published in Oxford university press –UK, 2016, p4.

١٢- منظمة الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتمعاعية لغرب اسيا (الاسكوا)، بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية "التجارة الدولية كمحرك للتنمية"، الوثيقة رقم (E/ESCWA/C.9/2019/6)، ٢٠١٩، ص١.

١٣- البنك الدولي ملخص نتائج تدعيم سياسات الانفتاح التجاري يُسهِّل النمو الاقتصادي من أجل الجميع، مسحوب من موقع البنك الدولي : https://www.albankaldawli.org/ar/results/2018/04/03/stronger-open-trade-policies-enables-economic-growth-for-all

١٤- Sebastian Edwards, Openness, Trade Liberalization, and Growth in Developing Countries, Journal of Economic Literature, Vol. 31, No. 3, Sep.1993, p1358-1361.

١٥- محمد اسماعيل وجمال قاسم، سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية، دراسات اقتصادية- صندوق النقد العربي، ابو ظبي -الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠، ص٢٧.

١٦- ملال شرف الدين، الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال افريقيا دراسة حالة موازين مدفوعات: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣، مجلة تاريخ العلوم، العدد السابع، الجزائر، ٢٠١٧، ص١٦٨-١٦٩.

Abstract

The research aims to study the reasons for the establishment of Organization the World Trade, and what is the expected role it in terms of achieving economic development. Many international experiences have shown the importance of openness to foreign trade, which formed the impetus for many developing countries to join the World Trade Organization. Economic and efficiency in allocating resources, attracting foreign investments and expertise, and opening foreign markets to Moroccan goods. All of this contributed to revitalizing the export sector and achieving more growth and employment, and the most prominent recommendations were to work to strengthen and develop the role of the World Trade Organization to serve the economic development process for developing countries and achieve a fair international trade system.

the world Trade organization in achieving economic development in some developing countries - Morocco case study

A.m.d.Asmaa Amer Abdullah

College of Law / University of Tikrit